

## التدخل المهني للخدمة الاجتماعية تجاه القضايا والمشكلات الراهنة الناتجة عن الكوارث والأزمات الإنسانية - قراءة سوسيوتحليلية -

**The professional intervention of social work towards current issues and problems arising from disasters and humanitarian crises - A socio-analytical reading -**



الطيب بولنوار \*

جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق اهراس - الجزائر

t.boulanouar@univ-soukahras.dz

محمد ذيب

جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق اهراس - الجزائر

m.dhib@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/02 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النشر: 2025/12/16



**ملخص:** يهدف التدخل المهني للخدمة الاجتماعية حيال القضايا والمشكلات الراهنة الناتجة عن الكوارث والأزمات الإنسانية، السعي لإعادة بناء المجتمعات بمفهومها الواسع، التي أصابها ضرر حيث يتطلب ذلك من المتدخلين المهنيين الاجتماعيين تلقي سلفا تكوين قاعدي متكيف، حتى يتمكنوا من فهم القضايا والمشكلات قبل حدوثها باستباق الفعل الخدمي المتخصص في أحسن الظروف وبمخرجات ترضي المتضررين والفاعلين الآخرين على السواء، اين يتعين على المتدخلين المهنيين للخدمة الاجتماعية التنسيق التنظيمي واللوجستيكي مع الفواعل الاجتماعية والإنسانية الأخرى وذلك من

\* المؤلف المراسل

خلال التخمين العلمي باستدعاء الكفاءة العلمية المتخصصة ومزاوجته بالتجربة والخبرة العملية في ميادين الخدمة الاجتماعية، حيث لا يمكن تحقيق الأهداف المحتملة إلا بإيجاد الدعائم والموارد وجعلها في متناول كل من له حاجة، كون الخدمة الاجتماعية المتكيفة بحسب الوضعيات هي حاضنة لمجمل أفعال كل المتدخلين سواء أكانوا فرق طبية-صحية أو نفسانيون أو مهندسون أو ساسة أو دعامين، ففعل الخدمة الاجتماعية هو مضمون ديناميكي يتأسس على منظورات علمية ومنهجيات متعددة سلفا قابلة للتطبيق على أرض الواقع في أي وقت يسنح بتفعيلها، حيث تسعى الخدمة الاجتماعية من خلال مناهجها تقديم المساعدة الإرفاقية المادية والمعنوية لمن أصابته كارثة أو مشكلة والسعي في مدّ العون الحمائي والدعامي ضمن الجماعة الاجتماعية إلى غاية استعادة المتضررين لوضعهم الطبيعي ضمن بيئتهم الاجتماعية والإيكولوجية.

**الكلمات المفتاحية:** خدمة اجتماعية؛ تدخل مهني؛ قضايا؛ مشكلات راهنة؛ استشراف

**Abstract:** The professional intervention of social work in addressing current issues and problems arising from disasters and humanitarian crises aims to rebuild communities in their broad sense that have been affected. This requires social work professionals to have prior foundational training that enables them to understand the underlying issues before they occur, thus anticipating specialized service actions under optimal conditions and achieving outcomes that satisfy those affected and other stakeholders.

Social work professionals are required to engage in organizational and logistical coordination with other social and humanitarian actors by employing scientific forecasting, leveraging specialized scientific expertise, and integrating it with practical experience in social work fields. Achieving the desired objectives can only be done by providing the necessary supports and resources to everyone in need.

Adaptive social work, tailored to the situation, serves as an umbrella for the collective actions of all involved parties, whether they are medical-health teams, psychologists, engineers, politicians, or support personnel. Social work action is a dynamic process founded on scientific perspectives and pre-prepared methodologies applicable in real-world scenarios.

Through its professionals, social work seeks to provide material and emotional support to those affected by a disaster or problem, accompanying them until they regain their natural state within their social and ecological environment.

**key words:** Social work; professional intervention; current issues; problems; foresight

## مقدمة:

لا تُعد القضايا والمشكلات الراهنة الناتجة عن الكوارث والأزمات الإنسانية، التي يتعايش معها العالم ويُعايشها حالياً عرضية أو متأتية من محض الصدفة، حيث يشهد العالم تفاقم لعدد لا حصر له من القضايا والمشكلات بين المجتمعات بل وبين دولة وأخرى، ما يَجعل البيئة العامة في صراع خفي تارة وظاهر محتدم تارة أخرى، ولم تكن تلك القضايا والمشكلات للتفاقم وتتوسع ما لم يكن لدور الإنسان فيها اليد الطولي إلا ما يتجاوز قدراته وحيلته، وقد تتعدى تلك القضايا والمشكلات بأشكالها وأصنافها لتشمل منطقة برمتها ما يدفع البيئة العامة بما فيها القوى المهيمنة لتتأثر بانعكاساتها بمناحيها الإيجابية والسلبية، فهذه القضايا والمشكلات ليست نتاج الصدفة كما أسلفنا أو إفراز تصرف عفوي، بما يحفزنا التطرق لهذا الموضوع بالمعالجة السوسيولوجية نظراً لحساسيته على الواقع المجتمعي المعيش، فقد تتضرر من مخرجاته مجتمعات وأمم بأكملها وقد تنتفع بتمددتها شعوب ودول أخرى، فتتفاعل بذلك مظاهره وانعكاساته على الواقع السياسي والاجتماعي بل والثقافي أيضاً، فقد تكون تلك القضايا والمشكلات شديدة التعقيد والتداخل، فاختيار قضية أو مشكلة بعينها لدراستها ضمن هذه المقال يتطلب منا كثير من الجهد والوقت بما قد يخضعها لجملة من المنظورات والمراجعات، فالغاية من فهمها وتحليلها سوسيولوجيا في هذا المجال: هو السعي لإدراك وفهم مكوناتها من خلال معرفة خلفيات تلك الكوارث وأبعاد أزماتها إنسانياً، التي تهيأ المتدخل المهني للخدمة الاجتماعية للاطلاع بما يدور حوله، فتغير مسارات هذه القضايا والمشكلات قد يكون نتاج تباين سياسات الفاعلين أو عدم شفافية المواقف والاتجاهات عموماً، فقد تأخذ

القضية أو المشكلة الواحدة في هذا المنحى أشكال وصورا متعددة وأحيانا قد تظهر بمضامين مختلفة، وقد لا تكون هذه التحولات أو التغيرات دائما على الوجه المألوف أو المتوقع للمتتبع أو الدارس للشأن الاجتماعي أو الإنساني من منطلق الفهم والتعرف على أبرز تلك القضايا والمشكلات، التي تفرز الكوارث والأزمات الإنسانية عند تفاعلها واقعا يدفع بالمجتمع الإنساني للتعامل معها من مداخل عدة شأننا في ها الصدد، والذي سنعنى بدارسته من منطلق التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في مجالي الكوارث والأزمات وذلك من خلال قراءة واقعها واستشراف مخرجاتها على مستقبل مجتمعاتنا الإنسانية دون تمييز.

وانطلاقا من هذا المنظور يضل المبدأ السائد هو في كيفية إدراك وطرح القضايا والمشكلات ذات الانعكاس على واقعنا، على الأقل على المدينين القصير والمتوسط، ما يمكننا بالقدر المعقول تكوين فكرة واضحة على خلفيتها ومن ثمة اكتساب المعرفة وإدراك كنه الحراك المجتمعي الناتج عن صيرورة تلك القضايا والمشكلات على واقعه المعيش واستشراف مستقبله عبر استقراء كثير من المعطيات المستقاة عبر الوسائل العلمية ذات العلاقة، ومن خلال كل تلك التباينات الموضوعية نستطيع ووفق هذه الإحاطة طرح تساؤل فيما يخص هذا المضمون، الذي يتناول موضوع: القضايا والمشكلات الراهنة الناتجة عن الكوارث والأزمات الإنسانية من منظور التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وعليه يكون التساؤل كالتالي:

ما طبيعة التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في القضايا والمشكلات التي تفرزها الكوارث والمشكلات الإنسانية؟

## المبحث الأول:

### الاعتبارات والنتائج المستهدفة المرجوة من تكوين المتدخل المهني في الخدمة

#### الاجتماعية

أهم المدلولات والاعتبارات، التي ربما تعطينا فكرة أو أفكار تجعل فهم وظيفة الخدمة الاجتماعية وأدوار المتدخلين المهنيين فيها ذات مغزى إنساني واجتماعي، وأهم النتائج التي يمكن للمتدخل المهني فعلها ضمن منظور الخدمة الاجتماعية والتي ستتطرق إليها بالتحليل والنقاش في المطالب الآتية:

#### المطلب الأول: اعتبارات الخدمة الاجتماعية

بهدف معرفة مخرجات التدخل المهني للخدمة الاجتماعية على الواقع الإنساني ينبغي أولاً فهم ومعرفة ماهية الكوارث والأزمات الإنسانية، التي تمسّ من فينة لأخرى تجمع إنساني سواء بتسلسلها أو تقاطعها أو تواترها، ما يدفع بالمتدخلين بصفة عامة للتعامل معها أولاً بالفهم ثم معالجة الوضع برصانة ما يجعلهم في حاجة لاستشرافها والوقاية منها مستقبلاً أو على الأقل تفاديها في المنظور غير البعيد فعملية الفهم والاستشراف لكل مخرجات تلك المظاهر تُعطي للمتدخل المهني للخدمة الاجتماعية الأسبقية في إدراكها بغية التعامل بفاعلية حيال انعكاساتها<sup>(1)</sup>، علماً أنه يوجد عدة متدخلين في التعامل مع الكوارث والأزمات الإنسانية على غرار الخدمة الطبية والصحية والأمنية واللوجستية ..... بمعنى قد تكون الخدمة الاجتماعية رافده لكل جهود المتدخلين بحسب مجال التخصص، فبدون الخدمة الاجتماعية قد يستحيل الوصول لأهداف التدخل المؤسسي المجتمعي إزاء تلك الكوارث والأزمات الإنسانية وما قد تكرسه من مشكلات وقضايا، التي قد تدمر مجتمعات برمتها فتتأسق الفعل التنسيقي والدعامي بين كل أنواع تلك التدخلات، ربما سيُنتج تفاعل إيجابي مبدأه نضج فكرة التدخل في حد ذاتها ضمن توليفة حيوياتها تدمج الواقع المجتمعي ومنظورات التدخل في قالب واحد تقبل التعديل والتحوير بحكم

معالم التغيير على الأرض فيما يخص طبيعة تلك الكوارث والمشكلات الإنسانية ومدى تفاقمها أو انحصارها، وعليه سنعتمد في هذا المقام على إستجلاء ماهية وأهمية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية.

قد يكون الهدف الأولي من معرفة طبيعة الكوارث والأزمات، التي تتسبب في قضايا ومشكلات للمجتمعات الإنسانية هو في فهمها كما أسلفنا ثم في كيفية التعامل معها بهدف تذليلها وحلها بأقل أضرار بشرية وفي أقصر مدة ممكنة من الزمن وبنجاعة عالية، قد تُشبع حاجات المتضررين ومن لهم علاقة بهذا الوضع وعليه تتضح مبدئيا بعض الاعتبارات<sup>(2)</sup>.

### الفرع الأول: الاعتبار الاول

يُعتبر فهم القضايا والمشكلات الراهنة الناتجة عن الكوارث أو الأزمات الإنسانية سواء أكانت محلية أو إقليمية أو دولية بالنسبة للمتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية مبدأ جوهري ومن أحد أهم البدايات الأساسية لفعل التدخل وذلك بهدف استكشافها والتعرف عليها، حيث يتطلب من المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية التمرس الوظيفي، من خلال تكريس مؤسسات المجتمع المتخصصة في ذلك وميكانيزمات تكوينية قاعدية تتماشى والتعامل المنهجي مع القضايا والمشكلات الراهنة على اعتبار أن التكوين المتخصص، الذي يتلقاه المتدخل المهني للخدمة الاجتماعية طيلة مزاوله مهامه من خلال الاستعانة بما تقدمه الهيئات المتخصصة في التدخل المهني للخدمة الاجتماعية من تصور عام حول مظاهر البيئة، التي يتطور فيها المجتمع وكيفية موائمة استراتيجيات التدخل مع طبيعة القضايا أو المشكلات المرصودة أو المحتملة.

ومن ثمة يصبح من أحد أهداف هذا المسعى العام، تزويد المتدخل المهني بمعارف تفتح له آفاق أكثر رحابة في مجالات المعرفة المتخصصة ذات الصلة بالخدمة الاجتماعية والإنسانية، فتطلعه بذلك على أهم تطورات الوضعيات المجتمعية والإنسانية فرما تكون

هذه الوتيرة كفيلة بأن تعطيه دفعة نوعية، حيث تمكنه تلك المضامين من بلورة رأي شخصي حيال مجريات تلك الحركية أو تباطؤها فتتبي في القدرة الذهنية، وبالتالي التعامل مع مختلف الوضعية الإنسانية وفق مجالات التدخل المحتملة.

### الفرع الثاني: الاعتبار الثاني

باعتبار أن البعد التعليمي والأكاديمي التخصصي ضرورة في تكوين المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، التي تستنبط مضامينها وفحواها من مؤسسات وهيئات علمية، فيإمكانهما منح المتدخل المهني دفعة نوعية في إلمامه بالقضايا والمشكلات الراهنة، فتخطبه كونه على درجة لا بأس بها من الإدراك بموضوعات ومسائل مجتمعه وبيئته.

ومن ثمة يصبح من أحد لأهداف كذلك: الانطلاق من داخل الإطار النظري، ليس فقط نحو تعميق استيعاب المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لهذا الإطار —من خلال تعرفه ببعض قضايا والمشكلات الراهنة— وإنما أيضا نحو "تنظيم عملية تفكيره وتصرفاته المهنية" في هذه القضايا وغيرها من المشكلات ذات المنشأ من الكوارث والأزمات الإنسانية استنادا على الأطر النظرية والعملية في الواقع المجتمعي، ففي هذا السياق يتم اطلاعه مثلا على قضية أو مشكلة وتحليلها —وإن أمكن تفسيرا— واستدعاء مداخل نظرية متنوعة أو تقنيات يتعامل معها، وربما عرضها أي هذه القضايا والمشكلات على رؤى مختلفة ومتضادة حتى يكون بمقدوره التخلص من الذهنية الأحادية في الفهم والطرح أو بجانب التنميط في التحليل، الذي ربما قد يُعيق التناول العلمي والعملية للقضايا والمشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع.

### الفرع الثالث: الاعتبار الثالث

تنطوي الاعتبارات السابقة على دلالات تستجيب لاحتياجات نشئة المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية على قابلية المساهمة الدعامة لإعادة بناء المجتمعات المتضررة، أي حاجته لبناء هوية وانتماء خدمي يساعد على درء الأضرار وانعكاساتها، وهذا هو

العنصر المحوري الذي يحكم اختيار القضايا والمشكلات في بيئة مجتمعية شديدة التغير والتعقيد، لذلك يتطلب من المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية أن ينشغل بقضايا مجتمعه حتى يصبح أكثر وعياً بهويته، وأكثر قدرة على تحديد دائرة انتمائه وإدراك مضامين التعارض بين دوائر هذا الانتماء وقضاياها ومشاكل مجتمعه المختلفة.

وبعد مدلول هذا الاعتبار هام للغاية بالنظر إلى طبيعة وإستراتيجية محتواه، لكن تبقى مضامين الإحاطة العلمية والميدانية لهذه الاعتبارات والأهداف المباشرة من وظيفية التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية متغيرة وغير قارة إلى حدّ ما بحكم تغير صفة القضايا والمشكلات، وذلك بفعل تغير وتحول البيئة في سياقاتها ومظاهرها وكذا تطور الأطر النظرية التحليلية لفهم مسارات تلك القضايا والمشكلات، فمواجهة القضايا أو المشكلات الناتجة عن الكوارث والأزمات الإنسانية بعينها، التي تُطرح على المتدخل المهني لا بد أن تنطلق من محددات ظاهرة ترتبط بالهوية الاجتماعية وترسخ للمهنة باعتبارها حاملة لقيم اجتماعية وإنسانية، تُؤهل المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية بأن يصبح قادراً على التمييز بين ما هو موضوعي وما هو هامشي، وعليه قد يمكنه ذلك من إستيعاب المواقف والتعامل معها بفاعلية على أساس تكريس حسه الإنساني وجهده في الإقلال من حدتها أو مضارها، وذلك بالولوج إليها دون إذعان لاعتبارات فوضوية أو خلفية عرقية أو دينية (3)

الأمر الذي تؤكدُه التصنيفات النظرية السائدة في دراسة القضايا والمشكلات الراهنة، الذي يفرضه الاهتمام الإنساني المشترك، بقدر ما يعبر عن سياقات ذات أبعاد: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، قد ترتبط بخصوصية المكان، الذي تُمارس فيه عمليات التدخل المهني ذات الطابع الاجتماعي.

مع الإشارة بأن الإعتبارات الثلاثة السالفة هي التي تحدد عادة جملة معايير التدخل في القضايا والمشكلات وترشيد الأولويات المؤطرة لهذا التدخل أو ذاك، فمتطلبات التلقي

غالباً ما تتجانس مع معيار الأولوية في الاختيار بما يمكن أن يظل عليه حجم وتناسق دوائر الانتماء الاجتماعي والإنساني للمتدخل المهني الاجتماعي بالكيفيات المراد الوصول إليها والمتنظرة من المجتمع بصفة خاصة.

**المطلب الثاني: النتائج المستهدفة المرجوة من تكوين المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية**

في هذا المطلب سنتناول بالتحليل والنقاش الى اهم النقاط التي تتعلق بنتائج تكوين المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل القضايا والأزمات الراهنة

**الفرع الأول:**

1. **تتعلق بالمعرفة والاستيعاب:** يُنتظر من المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية بأن<sup>4</sup>:

- يُلم بخريطة أهم القضايا والمشكلات الراهنة التي تسود مجتمعه وعالمه المعيش؛
- إدراك تعدد أبعاد القضايا والمشكلات الراهنة بين العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛
- إدراك تعدد مستويات القضايا والمشكلات الراهنة ما بين ما هو محلي، وطني، اقليمي، وغير إقليمي أو عالمي، وأن يدرك طبيعة التداخل بين هذه المستويات؛
- يتطور رأي تحليلي أو نظرة نقدية بشأن هذه القضايا والمشكلات (استشراف المستقبل إن أمكن.. إلى أين تسير مخارجات هذه القضايا والمشكلات؟)؛
- يفكر في بدائل التعامل مع هذه القضايا والمشكلات على المستوى الاجتماعي، الوطني، الإقليمي أو العالمي وذلك بتقديم أو اقتراح إسهامات واقعية أو بدائل لبعض السياقات العملية الخاصة؛
- يميز بين أهم انعكاساتها على مواقف مجتمعه وسياسات البلدان اتجاهها.

**الفرع الثاني:**

## 2. تتعلق باكتساب المهارات:

- تتمثل أساسا في تنمية مهارات التفكير النقدي والتحليل المقارن، التي تمكن المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية من فهم واستيعاب المشهد العام الراهن بتركيباته وتعقيداته؛
- تنمية مهارات الملاحظة والاستقراء على نحو يمكنه من استيعاب أبعاد المرحلة الراهنة من تطور القضايا والمشكلات.

### المبحث الثاني

#### مداخل وخصوصية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية والقضايا

##### والمشكلات الراهنة

في هذا المبحث سنتطرق الى مطلبين هامين هما مداخل وخصوصية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية، من خلال التعرّيج الى عدة مداخل للخدمة الاجتماعية، وكذا الخصائص التي يجب توفرها في المتدخل المهني لحل المشكلات والقضايا الراهنة.

##### المطلب الأول: مداخل التدخل المهني للخدمة الاجتماعية

1. مدخل الأمن: تتفرع القضايا والمشكلات الراهنة الناتجة عن الكوارث والأزمات الإنسانية وقد تأخذ طابع خاص ربما ذات صلة بالسلامة والأمن ففي هذا المجال قد ينقسم هذا المدخل لشقين اثنين: شق تقليدي وآخر غير تقليدي، وهما الأكثر تداولاً.

ويتم عادة التركيز على الأمن بمفهومه التقليدي في قضايا ومشكلات الصراع بمعناه السياسي والعسكري المباشر، أما الأمن بمفهومه غير التقليدي فيركز على قضايا ومشكلات الأمن بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، بينما يُعنى الأمن الإنساني بقضايا حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية بما في ذلك البيئة والأمراض والحق في الحياة واللاجئين، أما الأمن بالمعنى الثقافي فيهتم بتأثير العولمة وانعكاساتها على الهوية

الوطنية والخصوصية الثقافية للمجتمعات السائرة في درب التنمية، وعليه يمكن أن نميز بين قضايا ومشكلات الأمن فمنها كما أسلفنا ما يمكن أن يكون فيها تداخل لأبعاد سياسية- عسكرية-اقتصادية تحافظ على المصلحة الوطنية أو الدولية وتماسكها، أين تضع الدول استراتيجيات لتأمين حدودها وشعبها ومؤسساتها وقيمها.

وقد تأخذ قضايا أسلحة الدمار الشامل والتي أبرمت في شأنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مجموعة من الاتفاقيات الدولية على غرار اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية واستخداماتها وكذا تطوير برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومضادات الصواريخ الباليستية والفرط صوتية، علما أن تطبيق هذه الاتفاقيات تعترضها حاليا عدة عراقيل ومناورات تحد من فاعليتها من طرف القوى العظمى بعدم الالتزام بها على أرض الواقع، على الرغم بأن جميع تلك الاتفاقيات هي بمثابة الأطر القانونية العامة، الذي يفترض أن يضبط/ يمنع عملية انتشار أسلحة الدمار الشامل، فمن خلال دراستها والتعرف عليها يمكن إدراك حجم الفجوة بين واقع قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل والآليات القانونية المتاحة لضبط / منع هذا الانتشار، كما يمكن إدراك طبيعة التغير الذي لحق بهذه القضية والمشكلات في ظل اختلال توازن القوى الدولية وتحول هيكل النظام الدولي، وكيف تم الانتقال من نظام الضبط/ المنع في ظل الثنائية القطبية إلى نظام جديد ما بعد الحرب الباردة. وأحسن الأمثلة على ذلك: نموذج العراق وكوريا الشمالية وإيران والهند وباكستان، ونموذج الكيان الصهيوني، أين سادت ازدواجية المعايير في التعامل مع قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل، فانعكست تلك الممارسات على الوضع النووي في العالم واحتدم الصراع العربي-الصهيوني، ورجحت كفة هذا الأخير بفعل التواطؤ الاستراتيجي لتلك القوى، إلى غاية الإنسحاب الكيدي للولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة

تدميرية من اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ الباليستية ضمن مظلة تشمل الردع النووي، ما ينذر بتجدد سباق تسلح تقليدي-متجدد في العالم بين قوى أخرى صامتة مثل: الصين والهند وإيران وكوريا الشمالية... كما ظهرت كارثة أخرى من صنع الإنسان ومن العيار الثقيل وقد تضررت منه البشرية عامة والمستضعفة منها خاصة ألا وهي: قضايا ومشكلات الإرهاب، التي يتطلب من التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية التطرق لهذه القضايا والمشكلات ذات الأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية على أساس فهم قضايا الإرهاب الدولي من حيث أشكاله وتعريفاته، مع التمييز بين الإرهاب والتحرر الوطني، وتطور الإرهاب ومصادره وتفسيراته بين من يرى بأن للظاهرة أسبابها الداخلية كالتخلف الاقتصادي وغياب الديمقراطية ومن يرى بأن للظاهرة أسبابها الخارجية ذات الارتباط بازدواجية معايير العدالة على مستوى النظام الدولي، ورفض الهيمنة السياسية والعسكرية والثقافية الغربية-الأمريكية. وهناك من يجمع بين التفسيرين. وهوما يقودنا مثلاً لفحص انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على القضايا الأساسية بأبعادها المختلفة، وتأثير هذه الأحداث على سياسة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب الدولي وصعوبة مكافحته، مع تركيز وتفضيل القوى العظمى في معالجة قضايا الإرهاب بالأداة العسكرية في المقام الأول دون معالجة متروية لمسبباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون نسيان في هذا المقام قضايا ومشكلات الصراعات المسلحة، أين يتطلب من التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية من خلال ما تلقاه من مادة تكوينية في المدارس والمعاهد المتخصصة بالخدمة الاجتماعية معرفة ورسم خريطة شاملة لأهم الصراعات المسلحة في العالم، بهدف التعامل معها في حالة تفاقم الأوضاع وتراءت ضرورة من التدخل، فبمجرد معرفة تلك الصراعات التي تستخدم في إدارتها مختلفة أنواع القوة العسكرية.

حيث ترصد هذه الخريطة بؤر الصراعات، ويتم من خلالها التمييز بين أنماط الصراعات المسلحة وبين ما هو حرب مفتوحة أو عنف مسلح أو نمط من الحرب الأهلية أو ما تعلق منها بحرب للتححرر للاستقلال أو الانفصال أو مقاومة الاحتلال... وغيرها. كما يتم التمييز في هذا الصدد بين المصادر المختلفة لهذه الصراعات المسلحة وهي مادية أو عرقية أو قومية أو دينية... الخ بما يحتم من المتدخلين المهنيين في الخدمة الاجتماعية تحيين الوضعيات ورسم خطط تدخل تتماشى وطبيعة القضية أو المشكلة الناتجتين عن كوارث أو أزمات إنسانية..، وينبغي أن تشمل الخريطة كذلك تحديد المناطق التي تعيش الصراعات كمنطقة: الساحل، فلسطين، القوقاز، البلقان، البلطيق، كشمير، أفغانستان، جنوب السودان، إقليم الباسك، العراق، سوريا، اليمن، ليبيا، إيران... وغيرها..

المجموعة الثانية: تحتوي هذه المجموعة على جملة من قضايا الأمن غير التقليدية-غير العسكري- حيث تقودنا للتأكيد على مدلولات مفادها وجود أنماط أخرى من القضايا والمشكلات، التي تتخطى انعكاساتها حدود الدول الوطنية، تتطلب في مواجهتها تضافر الجهود على المستوى الدولي، وليس فقط على المستوى المحلي أو الإقليمي، بمعنى تناسق جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها جهود الأفراد والشبكات غير الرسمية بما فيها فعل الخدمة الاجتماعية، التي نحن بصدد الولوج فيها.

وتنقسم هذه المجموعة عموما لعدة مجموعات فرعية من القضايا والمشكلات الناتجة من الكوارث والأزمات الإنسانية، نذكر أهمها:

- سيرورة الحراك الدولي والأزمات لاقتصادية المتتابة: تنتج أساسا عن عمليات الانكماش في النشاط وما ينتج عنه من تبعية في القرار وانعكاسات ذلك على مستقبل النظام الدولي برمته، ففي ظل تعثر المشاريع والمبادلات، يمكن دراسة

بعض القضايا والمشكلات الاقتصادية ذات التأثير المباشر والآجل على الواقع الدولي خصوصا ما تعلق منها بالعالم النامي، فقد تكون في مقدمتها قضية الديون والمساعدات المالية والاحتكار التكنولوجي وقضية الاقتصاد السياسي والصراعات الثنائية ذات الخلفية التاريخية والمتعددة بأبعادها الجيو-سياسية والاقتصادية داخل هذه المجتمعات والدول.

كما يمكن التطرق في هذا المجال لسلسلة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتعاقبة، والوقوف على أهم مسبباتها وسبل إدارتها في ضوء أفكار تسعى للإصلاح السياسي والاقتصادي الدوليين، فيمكن بالتالي رصد أهم أسباب تعثر تلك المشاريع الإصلاحية وانعكاساتها على مستقبل السلام العالمي وبنية نظامه الدولي (أنظر الصراع الحالي المحتدم بين الولايات المتحدة /صين /أوروبا الغربية).

2. **مدخل اقتصادي ذو طبيعة معيارية:** يدرس قضايا ومشكلات التدهور الاقتصادي للبلدان، والاعتماد على الموارد الخام، والنمو السكاني والهجرة، والعملة الاقتصادية، والدفع بهذه البلدان للخروج من أزمتها بضرورة تبنيها لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العلاقات والتعاملات التجارية...

3. **مدخل أخلاقيات العلاقات الدولية:** يقصد به تطوير قدرات المتدخلين الاجتماعيين التحليلية بهدف تنمية ملكاتهم التفكيرية لتفسير مسارات القضايا والمشكلات الراهنة عبر طرح التساؤلات حول مدى أخلاقية ممارسة المنظمات الدولية والغايات، التي أنشئت من أجلها: منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الأغذية العالمية، منظمة الصحة العالمية وغيرها.. وقد تطرح تساؤلات أخرى حول أخلاقه استخدام القوة العسكرية والحصار الاقتصادي والثقافي على بلدان بعينها دون أخرى (أنظر حالة فلسطين المحتلة، سوريا، العراق، ليبيا، السودان، اليمن)،

ومتى تكون وكيف تكون؟ وكيف تتم التسوية بعد الأزمة أو الصراع؟ هل يمكن التغاضي عن الاعتبارات الأخلاقية في حالة الضرورة القصوى؟ كيف تقيم سياسات بعينها، مثل: سياسة الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في تقديم المساعدات لمجتمعات ودول بعينها دون غيرها (علما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ألغت مؤخرا المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تقدم مساعدات خاصة للبلدان والمجتمعات التي تعاني المجاعة والتخلف)؟ هل كانت الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان وغزو الصهيونية لغزة والتعدي على بلدان الجوار مثل لبنان وسوريا حربا عادلة؟ هل يشكل الردع النووي استراتيجية أخلاقية؟ هل كان استخدام القنبلة النووية في هيروشيما وناجازاكي والتجارب النووية برغان -الجزائر- اختيار أخلاقي؟ هل ينبغي أن يكون لبلدان العالم الثالث الحق في تطوير قدراته النووية على غرار ما يتمتع به الكيان الصهيوني؟ هل علينا مسؤولية أخلاقية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري وتلوث الفضاء الخارجي؟

4. **مدخل الاستمرارية والتغير:** يتأسس النظام العالمي الحالي على عدة عناصر تضمن مستوى لاستمراره مثل: حرص الدول على توطيد العلاقات الاقتصادية منها والثقافية بين مختلف مكوناتها على أكثر من صعيد لكن على حساب البلدان المتخلفة، الذين يرون فيها مورد للطاقة بمعناه الواسع فيما يتعلق بكل عملية ديناميكية، تتناول: تقصي الوقائع ومعالجة الحراك الحاصل عبر التركيز على ثلاث موضوعات أساسية:

- معرفة وحصر العلاقة المتغيرة بين الحكومات الوطنية والأفراد؛
- إدراك مدى وانعكاس النظام الرأسمالي على أداء الأسواق العالمية؛
- تتبع كيفية إدارة العلاقات الدولية وتطورها خصوصا بعد تفشي وباء كورونا وتفاقم ظاهرة الحروب: روسيا/أوكرانيا، الكيان الصهيوني /بعض من الدول العربية /إيران.

5. **مدخل التكامل الإقليمي والحوكمة العالمية:** يركز هذا المدخل على عمليات التكامل الإقليمي والحوكمة العالمية فيما يتعلق بالمصير الواحد والمصالح المشتركة، مع التركيز على حل المشكلات سوية الناتجة عن عمليات إدارة العلاقات بين مختلف الدول ذات الامتداد الجغرافي أو الإثنيين، ومن الأمثلة الناجحة في ذلك على المستوى الدولي: السوق الأوروبية المشتركة سابقا والاتحاد الأوروبي حاليا (فضاء شنغن) أو بريكسيت، أو رابطة الكومنولث، حيث يتضمن في واقع الأمر نماذج للتكامل الإقليمي تجاه تحديات قوى خارجية مترتبة على أكثر من مستوى على الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الهند.....

6. **مدخل التكامل والانقسام:** يتناول هذا المدخل قضايا ومشكلات التكامل بين وحدات إقليمية مثل اتحاد المغرب العربي، السوق العربية المشتركة، رابطة العالم الإسلامي، الاتحاد الأوروبي، رابطة الكونكاكاف وآسيان...، ويعنى المفهوم الثاني بقضايا ومشكلات فشل الدول في حل أزماتها في صورة المجاعات، والحروب الأهلية، العولمة السياسية والإقتصادية الخ.

7. **مدخل حقوق الإنسان:** يتم فيه التركيز على دراسة مدى تطبيق الدول والمجتمعات لمبدأ تكريس الحق في ممارسة العقائد والعادات بصفة مضمونة ومؤمنة لمواطنيها ورعايا الدول الأخرى عملها على رصد وتتبع أشكال العنف والجرائم اتجاه الأقليات العرقية أو الدينية، مثل ما هو حاصل حاليا في غزة، لبنان، سوريا، بورمه (ماينمار) واليمن والعراق والصومال...، والتطلع مع هذه الدول لتكريس مبدأ حقوق الإنسان ضمن أطرها القانون الدولي وما تنص عليه مضامين الاتفاقيات المبرمة، والعمل في ضوءها على تقصي حقائق الانتهاكات والالتزام بتسليم مجرمي الحرب أو ممن ثبت دوره في التصفية الأثنية أو العرقية للهيئات المختصة على غرار محكمة الجنايات الدولية أو محكمة العدل الدولية.

## المطلب الثاني: خصوصية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية والقضايا والمشكلات الراهنة

أصبح التدخل المهني للخدمة الاجتماعية متناظرا مع القضايا والمشكلات الراهنة في عالم متغير، حيث اضحى الاهتمام بكل ما تحمله هذه القضايا من إشكالات مادة هامة في الطرح السوسيولوجي للخدمة الاجتماعية وتكريسها من خلال الفعل المهني للمتدخلين فيها على اعتبارها توليفة تجمع ما بين عدد من المنظورات النظرية والممارسات المبذولة على أرض الواقع فكيف يمكن للمتدخل المهني للخدمة الاجتماعية التعامل مثلا مع: قضايا الهجرة غير الشرعية وظاهرة فقر بلدان الجنوب وتبعيتها للشمال وكذا قضايا أخرى جد خطيرة على استمرارية الكائن البشري مثل: انتشار السلاح النووي والبيولوجي وعجز المنظومة الدولية على حظر انتشارهما، وقضايا التكامل والانقسام، وحقوق الإنسان والتدخل العسكري، والفقر والبيئة والتنمية غير المتوازنة، والدور المتصاعد للشبكات العالمية للمعلوماتية والقرصنة السبيريانية؛ وكيفية تأثيرها على السياسات الدولية والاجتماع، شأن ذلك شأن التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال التعريف بمسائل النظام البيئي والنظم البشرية والطاقة والموارد والتغير المناخي والبيئي وتآكل طبقة الأوزون<sup>(5)</sup> والجدل الاقتصادي-الاجتماعي، والأبعاد الثقافية للسياسة البيئية والأعمار الدوليين، فقد تُطرح في هذا الصدد عدة أسئلة على شاكلة: ماهي خلفية القضايا والمشكلات الراهنة الناتجة عن الكوارث والأزمات الإنسانية؟ ما هو واقع هذه القضايا والمشكلات وانعكاساته على المظاهر المجتمعية للمجتمعات؟

متى تصبح هذه القضايا والمشكلات سببا في نشوب نزاعات وصراع خاصة ضمن المجتمع الواحد أو بين مجتمعات متعددة أو دول مختلفة؟ في المقابل ما هي أنماط التعاون التي تفرزها هذه القضايا والمشكلات بحكم ترابط الأنظمة على مستويين المحلي والدولي؟

ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية والفاعلين خاصة المتدخلون المهنيون في الخدمة الاجتماعية بما فيهم الأفراد والشبكات في التصدي للمشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذه الوضعيات؟ ما هي معوقات هذا الدور وحدود مجالاته؟ كيف يمكن أن تصبح القضايا والمشكلات مثل تآكل طبقة الأوزون أو الاحتباس الحراري أو ندرة المياه أو التلوث الفضائي... تهديدا لأمن البلدان والإنسانية؟

كما تحظى القضايا والمشكلات الراهنة المرتبطة بالمغرب العربي أو الشرق الأوسط باهتمام خاص كونه نظام إقليمي فرعي يشتمل على الدول العربية وكيان صهيوني دخيل بالإضافة لإيران وتركيا - فإذا ما تعاملنا مع هذا المنظور الدولي، أي من منظور علاقته بأوروبا، والولايات المتحدة واستراتيجيات القوى الكبرى اتجاهه - فقد يبدو هذا صالحا لأن يكون هو ذاته مدخلا لدراسة القضايا الراهنة الأخرى، خاصة وأن القضايا التي يمكن دراستها في هذا السياق تتنوع ما بين الصراع والتعاون .

فازدواجية المعايير في التعامل مع الشأن المحلي أو الدولي شأن ذلك شأن قضية الأمن النووي (نموذج الكيان الصهيوني، نموذج إيران، نموذج ليبيا...)، فاحتلال الصهاينة للأراضي العربية ومسارات التفاوض والقمع والانتفاضات، ودور القوى الكبرى في تغذية الصراع العربي- الصهيوني والإمعان فيه لصالح القوى الكولونيالية التقليدية المتجددة، الاحتلال الأمريكي للعراق، "الحرب على الإرهاب"،

الدور الإيراني في المنطقة وأزمته الحالية مع الكيان الصهيوني وحلفائها الغربيون، الأصولية الدينية، الاقتصاد السياسي العالمي للبترول والغاز، قضايا المياه والطاقة، العلاقات التركية- الإيرانية- العربية، العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والشراكة الأورو-متوسطة، "جدل التحديث والعولمة والعلمنة"، والجدال حول مفهوم "الشرقية" فمدخل النظام الإقليمي للشرق الأوسط-الذي يجمع بين أكثر من تعريف للأمن وبين أكثر من مستوى

من مستويات التفاعل بين وحدات النظام الدولي، من خلال التركيز على عدد من القضايا والمشكلات الراهنة التي تمس العالم العربي وترتبط به.

وليس النظام المحلي أو الإقليمي للشرق الأوسط هو النظام الوحيد، الذي يصلح كمدخل لدراسة قضايا ومشكلات هامة في العلاقات الدولية، فهناك أنماط أخرى للنظم الإقليمية الفرعية مثل النظام الإقليمي العربي أو مدخل النظم النوعية مثل العالم الإسلامي أو ما يحدث الآن في شرق آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، حيث تعكس هذه المداخل الإقليمية الفرعية والنظم النوعية مواقف فكرية وسياسية.

كما يحظى الدين باهتمام كبير في العلاقات الدولية وقضاياها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تأثيرات الدين والأيدولوجية المباشرة وغير المباشرة على طبيعة القضايا والمشكلات محلية كانت أو دولية؛
- الدين وتطور القضايا والمشكلات الدولية (حالة اليهودية والسعي في تكريسها للسامية، الكنيسة الكاثوليكية /الكنيسة الأرثوذكسية/البرستنتينة شأن ذلك شأن صراع المذاهب السنية والشيعة في الوطن العربي والإسلامي)؛
- التعاون القائم على أسس دينية.: حالة منظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الكنائس العالمي؛
- البروتستانتية الأصولية. تأثير الدين على العملية السياسية في الولايات المتحدة.؛
- الأصولية في الإسلام. الثورة الإسلامية في إيران؛
- الشريعة الإسلامية والأصولية الإسلامية؛
- البوذية الآسيوية العالمية.

كما تحظى الثقافة في القضايا والمشكلات بدراسة مسألة التغلغل الثقافي والتعاون الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة: يونيسكو والاتفاقيات الدولية المختلفة التي تبرم من الفينة والأخرى في مجالات التعاون والتبادل الثقافي الإنساني...

ولم تكن البيئة وقضايا الشرق الأوسط والدين والثقافة هي القضايا والمشكلات الراهنة والوحيدة، التي تحظى باهتمام كبير بل هناك من القضايا والمشكلات الأخرى، التي تولي لها الشعوب والأمم والمنظمات الدولية اهتمام خاص لما لها من انعكاسات مدمرة على السلم والأمن الدوليين مثل: انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية (حالة كورونا) وضوابطها، وحقوق الإنسان، والاقتصاد السياسي الدول وقضية ندرة المياه، وكيف يمكن أن تصبح المياه محركاً لأنماط التفاعل والصراع أو التعاون في العلاقات الدولية.

وباعتبار الحرب من أحد المظاهر التي تكشف مستوى فاعلية النظم وقدرتها على مواجهة التحديات وحماية مصالحها، فقضية ما يسمى "بالربيع العربي" و"الإبراهيمية" وانعكاساتها على وضعية النظم العربية والإسلامية من حيث تعريف حدودها ومواردها وقدرتها على الفعل الدولي.

فالاستراتيجية الأمريكية الأخيرة الخاصة بالشرق الأوسط الكبير وتركيزها على شق تطوير التعليم والمناهج في البلاد العربية وفق منظور عالمية الثقافة في غمرة الحراك، الذي يشهده العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وما تتيحه هذه النهاية من قضايا ومشكلات جديدة وما تفرضه من قيود على النظم العربية خصوصاً في ظل تداعيات أزمة الخليج الثانية وما يروج لها حالياً بما يسمى بصفقة القرن وقد تترسم هذه الجزئية ضمن صورة ذات أبعاد متعددة تتعلق بقضية حقوق الإنسان، التي أصبحت حالياً من أهم المحاور الاستراتيجية في إدارة العلاقات الدولية وانعكاساتها الخطيرة على مواقف الدول، شأن ذلك شأن قضية مقتل الصحفي السعودي "خاشقجي" والمأزق الذي وُضعت السعودية فيه نفسها بين البلدان وكذا مقتل كثير من الصحفيين والمقاومين ورجالات النخبة والعلم في فلسطين وسوريا،

اليمن، إيران.. من طرف المحتل الصهيوني، ووقدتستند هذه القضايا عند معالجتها على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الاتفاقيات الملحقمة، مع الإشارة بأن مركز محكمة الجنايات الدولية قد تدعم مؤخرها هيكليا في الممارسة الإجرائية في واقع العلاقات الدولية، التي ما تلبث أن تتسارع وتتفاقم قضاياها من الفينة إلى أخرى بالرغم من التحفظات على ميثاقها من طرف دول مثل: الولايات المتحدة والكيان الصهيوني... ويأخذ الصراع الدائر حاليا بين الدول أبعاد خطيرة، قد يهدد مكوناتها على خلفية قضية احترام حقوق الإنسان شأن ذلك شأن المنطقة العربية، فقد تعرضها مواقفها السلطوية الحالية لجملة من الإكراهات خصوصا ما يرتبط منها بأبعاد التنمية وممارسة الديمقراطية والحقوق العامة...

فتكريس إشكالية حقوق الإنسان في حوار الحضارات بين العالم الإسلامي والغرب، قد أخذ هو بدوره موطأ له مؤخرها على المستوى الدولي وعلى أكثر من صعيد حيث يؤسس هذا التوجه الاستراتيجي في العلاقات لحاجة ملحة تهدف لاستحداث آلية جديدة تعمل على حماية السيادة الثقافية الوطنية، والحد من التدخل الخارجي والتقليل من استخدام المعايير المزدوجة في معالجة القضايا واستشراف الوضعيات الإنسانية في ظل دلالاتها السياسية والقانونية المرتبطة بتلك الكيانات بينما يرصد محور آخر أهم نقاط الاختلاف والتوافق بين كل من دول الشمال والجنوب حول ما يطلق عليه في علم الاجتماع السياسي تحديد مسؤوليات الأطراف في التصدي لمشكلات البيئة وضبط المفاهيم حول ظواهر: التغير المناخي والاحتباس الحراري والتنوع البيولوجي ومصادر الطاقة البديلة، وقد ناقشت مؤتمرات دولية عديدة طويلة الثلاثة عقود الأخيرة مشاكل البيئة، واعتبرت قضية الأمن البيئي أحد أهم القضايا، التي يتوقف عليها مصير الإنسانية قاطبة نظرا لتقاطعها مع قضايا الأمن الإنساني والاجتماعي، بقدرما تشاركها الأهمية في هذا

المسائل قضايا أخرى كالفقر وأزمة الغذاء والهجرة (بشقيها الشرعي والسري) والأمراض عابرة الحدود<sup>(6)</sup>

فيمكن من خلال هذه المنظور، التعرف على أهم أبعاد هذه القضايا باختلاف مسبباتها ونتائجها، على اعتبار أنها قضايا ومشكلات ناتجة عن كوارث طبيعية بحتة وأزمات من صنع الإنسان ضد الإنسان، بما تثير وبقوة مسائل التدخل بين مصالح الجنوب والشمال ضمن ما يسمى بازدواجية المعايير في تطبيق موثيق نظام العدالة الدولية<sup>(7)</sup>، ومسئولية كليهما في تحقيق الأمن بمفهومه الإنساني. كل ذلك لا يكون المتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية فيها جاهلاً بخلفياتها وواقعها على المجتمعات ومساراتها المستقبلية<sup>(8)</sup>، مما يجعله على استعداد للتعامل معها في كل الظروف وبالإمكانات المتاحة، التي تجعل منه عاملاً إيجابياً في رءب الفجوات والتقليل من المضار<sup>(9)</sup>، التي يمكن أن تحدثها تلك الكوارث والأزمات وربما تصبح فيما بعد في حالة عدم التدخل بنجاعة لقضايا ومشكلات مستعصية يصعب التعامل معها وحلها<sup>(10)</sup>.

#### خاتمة:

من خلال ما تقدم أعلاه يمكن حصر طبيعة التدخل المهني للخدمة الاجتماعية مثلها مثل الخدمات الإرفاقية الأخرى صحية أكانت أو أمنية أو لوجستكية حيال القضايا والمشكلات الناتجة من الكوارث والأزمات الإنسانية، وذلك من خلال فهم ومعرفة طبيعة القضية أو المشكلة والتعرف عليها بغية التعامل معه بمنهجية، فالغاية من إدراك ماهية تلك القضايا أو المشاكلات هو استباق الوضعيات وذلك بتكريس فعل الخدمة المتمثلة في تكريس مبدأ التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في الوضعيات، التي تستدعي وتتطلب التدخل المتخصص كما ونوعاً وفق ضوابط الفهم والتكوين المستمر لمتسيبها والتعامل مع الوضعيات بحسب نوع ومستوى الضرر، الذي تحدثته تلك القضايا أو المشكلات على صيرورة الحياة الاجتماعية للمجتمعات، التي تعاني تلك المظاهر، فالتدخل المهني للخدمة

الاجتماعية هو عامل رافد لمجمل ما يمكن للمجتمع من تقديمه للأفراد والجماعات المتضررة بشكل مباشر أو عرضي، فلا يكفي التدخل الصحي أو الطبي لوحده من إشباع حاجات المتضررين ما لم ترافقه خدمة اجتماعية متناسبة شأن ذلك شأن الخدمات الأخرى التي تتدخل هي بدورها لتقديم المساعدة المتخصصة، فالخدمة الاجتماعية لا يمكن تفعيلها على الواقع إلا من خلال عمليات تدريب مسبق متكيف وبمواصفات علمية وعملية مطلوبة متقدمة.

وعليه يمكن تكريس فعل الخدمة الاجتماعية المهنية عبر الموائمة بين شقي النشاط النظري والميداني وما قد تحمله تلك العمليات من إرفاقية تتعامل بمنهجية مع مظاهر طبيعة القضايا والمشكلات الناجمة أو الناتجة عن الكوارث أو الأزمات إنسانية، التي تُنتج قضايا ومشكلات ترهن المجتمعات فالوقاية من هذه القضايا والمشكلات يكون عبر استباق هذه الوضعيات وذلك عبر تفعيل عاملي التنظير والتجربة على الواقع الاجتماعي.

ففعّل الخدمة الاجتماعية هو فعل جوهري مؤسس خلفيته إنسانية مبني على قاعدة علمية وعملية متخصصة تدمج أبعاد العلم والمعرفة بالواقع المعاش، أين يمكن للمتدخل المهني تكريسه وفق متطلبات اجتماعية تُراعي الأهداف الإرفاقية والاستراتيجيات الدعامية بحسب الوضعيات والحاجات الإنسانية والاجتماعية للمجتمع أو الدولة التي تمسها تلك القضايا أو المشكلات.

الهوامش:

<sup>1</sup> André Dauphiné, Damienne Provitoto : « **Risques & catastrophes – observer, spatialiser, comprendre, gérer** »

, éd : Armand colin, France, 2019 , P: 21;

<sup>2</sup> Danielle Maltais : « **situation de crise, de tragédie ou de sinistre m le point de vue des Professionnels** », éd : Pul Diffusion, France, 2015, PP :50-55;

<sup>3</sup> Heneri Dorvil & Robert Mayer : « **Problèmes sociaux – Tome 2- Etudes de cas et interventions sociales** », éd : presses de l'université de Québec, Canada, 2001 , P:81;

<sup>4</sup> Maxime Bautry & Olivier Ferreri : « **Des catastrophes naturelles au désastre humain –conséquences et enjeux de l'aide humaine après le tsunami et le cyclone Nargis en Thaïlande et Birmanie** », éd : IRASEC, France, 2009, PP :13-18;

<sup>5</sup> Corinne Beck & Yves Luginbuhl & Tatiana Muxart : « **Temps et espaces des crises de l'environnement** », éd : Quae, France, 2006, PP :202;

6- Emmanuel Jovelin & Tasse Abye : « **Repenser l'intervention sociale en république de Congo –formation, actions, recherches** », éd : l'Harmattan, France, 2022, PP ,156-172

7-Spencer Yawaga: «**crises humanitaires & responsabilités**», éd: l'Harmattan, France; 2018 ; P:66;

8-Jean François Corty: «**Géopolitique de l'action humanitaire**», éd: Eyrolles, France , 2025 , PP: 85-86;

9-David Rieff : « **l'humanitaire en crise**» , éd : Essais-documents , France , 2004 , PP: 105-106;

10-Phillipe Ryfman , Marina Eudes & Sandra Szurek: «**Droit & pratique de l'action humanitaire**» , éd : L G D J , France , 2019 , P:11.